مجلة آفاق لعلم الاجتماع
ISSN : 1112-8259 EISSN :2600-6855
المجلد رقم 9 العدد 1/ جويلية 2019
تاريخ الإرسال: 1019/05/02 تاريخ القبول: 2019/05/22 تاريخ النشر: 2019/07/1

الفقر في المجتمع الجزائري: قراءة تحليلية للأوضاع

Poverty in Algerian society: an analytical reading of the situation

د. زبوج سامية[1]
جامعة البليدة -2- الجزائر

ملخص:

نهدف من خلال هذا المقال للكشف عن مميزات الفقر ومظاهره بالمجتمع الجزائري مع عرض نتائج أهم الدراسات الوطنية وتقديم قراءة تحليلية نقدية لها، وعلى هذا الأساس تم تبني منهجية الوصف والتحليل لفهم ظاهرة الفقر وإبراز مخلفاتها ومدى التحكم بها من خلال نتائج مختلف الدراسات الوطنية.

خلصت نتائج هذه الدراسة إلى صعوبة التحكم بظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري لتعدد مؤشرات الفقر وتباينها من منطقة لأخرى، فدراسات الفقر بالجزائر ارتكزت على العوامل المادية وغير المادية إلا أن تعقد الواقع الاجتماعي وانتشار الظاهرة بدرجات متفاوتة حسب المنطقة والثقافة الاستهلاكية أدى لعدم التحكم بها وأصبح من الضروري التدقيق في الدراسات للتحكم بظاهرة الفقر ومواجهتها بسياسات مكافحة فعالة.

الكلمات الدالة: فقر، خصائص، مظاهر، دراسات، سياسات.

Abstract

The aim of this article is to uncover the characteristics of poverty and its manifestations in Algerian society, and to present the results of the most important national studies and to provide a critical analytical reading. The methodology of description and analysis was adopted on this basis to understand the phenomenon of poverty and to highlight its consequences.

The results of this study concluded that it is difficult to control the phenomenon of poverty in Algerian society because of the multiplicity of indicators of poverty and its variation from one region to another. The studies of poverty in Algeria were based on the material and non-material factors, but the complexity of the social reality and the spread of the phenomenon to varying degrees according to the region and consumer culture led to the lack of control.

Key words : Poverty; Characteristics; Manifestations; Studies; Policies

[1] د. زبوج سامية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البليدة2، الجزائر. zebboudjsamia@gmail.com

مقدمة:

تعد ظاهرة الفقر من الظواهر الاجتماعية التي مست العديد من البلدان سواء البلدان المتطورة أو النامية كالجزائر، حيث يعد الفقر شكلا من أشكال الحرمان وتعبير عن اللامساواة في امتلاك الثروات.

يعرّف الفقر عموما من حيث العوامل التي أثرت فيه ومن حيث حدته وكذلك خلفياته ومخلفاته في آن واحد، لذا فإن الفقر الذي تعيشه المجتمعات ليس بظاهرة متشابهة بل هو في حد ذاته ظاهرة نسبية، فمثلا الفقر في البلدان الأوروبية يختلف عن الفقر بالجزائر كونه لا يتوقف فقط على الظروف المادية بل يتعداه إلى الظروف الاجتماعية والثقافية التي تعيشها الشعوب .

وكما يختلف الفقر و السياسة المكافحة له من مجتمع لآخر، فقد تبن ان هناك عدة انعكاسات اقتصادية واجتماعية نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، فالتصحيحات الاقتصادية ترافقها إختلالات اجتماعية تظهر من خلال نمو قوي لظاهرة الفقر.

ففي المجتمع الجزائري زادت حدة الفقر بعد تبني برنامج التعديل الهيكلي مما اثر على القدرة الشرائية للأفراد والعائلات بصفة عامة وعلى اثر ذلك عرف الفقر كونه عدم الاكتفاء في الاستهلاك كمًّا وكيفا، والمقصود بهذا الأخير نسبة الاستهلاك وهو ما يعبر عن الكم وكذلك نوعية الاستهلاك، كما يعرف المختصون الفقر كذلك بعدم إمكانية توفير الاحتياجات الرئيسية من لبس، تعليم، صحة، سكن ...الخ. وبهذا فدراسة الفقر بالجزائر يجب أن ترتكز على العوامل المادية وغير المادية.

على ضوء ما سبق نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي خصوصيات ومميزات الفقر في الجزائر؟
- ما هي أهم مظاهر الفقر في المجتمع الجزائري؟
- ما هي أهم النتائج التي توصلت لها الدراسات المحلية للفقر في المجتمع الجزائري؟

وعلى هذا الأساس حددت أهداف الدراسة كما يلي:

-كشف مميزات الفقر ومظاهره بالمجتمع الجزائري.

-عرض نتائج أهم الدراسات الوطنية حول ظاهرة الفقر.

-تقديم قراءة نقدية للدراسات الوطنية حول الفقر.

1- رؤية عامة حول الفقر في الجزائر

خلال سنوات مضت، عاشت الجزائر نوعا من التدهور على مستوى كل الأصعدة ، كما أن البناء الاجتماعي أصيب بتصدع، بالإضافة إلى بروز مؤشرات تدل على اختلال النظام الاقتصادي وبالخصوص في النصف الثاني من الثمانينات ومن بين هذه المؤشرات نذكر ارتفاع معدل البطالة، التهميش، الانحراف والجريمة .....الخ.

أظهرت الأزمة البترولية لسنوات الثمانينات ضعفا في الاقتصاد الوطني مما أدى لوضع ميكانيزمات اقتصاد السوق كحل إستراتيجي، تحولت جراءه وظائف الدولة في المجال الاجتماعي، عن طريق إلغاء دعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع وارتفاع الأسعار نتيجة لتخفيض قيمة العملة الوطنية وارتفاع ضئيل للأجور، حيث برز خلل في ارتفاع الأجور بوتيرة أقل سرعة مقارنة بالارتفاع الكبير للأسعار.

فالانتقال من اقتصاد مسير إلى اقتصاد حر كان بهدف خلق توازنات اقتصادية تنعش الاقتصاد الوطني وترفع من قيمة الدولة الجزائرية، وكما طرحت جراءها قضية تكييف السياسة الاقتصادية مع السياسة الاجتماعية وضرورة تجديدها لتتماشى مع الانتقال لاقتصاد السوق.

فمن بين النتائج الإيجابية للدولة من وراء تبني برنامج التعديل الهيكلي (PAS) هو تقليص الضغوطات الاقتصادية الكبرى، واسترجاع التوازن الاقتصادي بالإضافة إلى تقليص التضخم (l'inflation) ، إلا أن هذه النتائج الإيجابية رافقتها ضغوطات كثيرة على المستوى الاجتماعي مما أنتج الخلل الوظيفي الاجتماعي والمتمثل في انخفاض القدرة الشرائية، زيادة البطالة، وبصفة عامة توسع حجم ظاهرة الفقر.

كما يجب تسليط الضوء على الأزمة المالية الحالية، فقد تأثرت الجزائر إثر التراجع المتواصل لأسعار البترول ابتداء من سنة 2014 الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في إيرادات الدولة واحتياطات الصرف مما تبعه اختلال كبير في التوازنات الاقتصادية الكلية مثل تدهور الميزان التجاري وميزان المدفوعات، تدهور قيمة العملة الوطنية، التضخم وتراجع قيمة النمو الاقتصادي.

كما يمكننا القول أن الجزائر تعيش وضعية إفقار، بمعنى أن الظروف تتميز بالإفقار الاجتماعي وهذا عن طريق فقر مدقع للفئات ذات الدخل الضعيف أو عديمة الدخل وإفقار للطبقة الوسطى التي كانت بعيدة عن هذه الظاهرة فيما سبق، لذا فإن خصوصيات ظاهرة الفقر في الجزائر تعد جديدة نوعا ما وهذا راجع للحركية الاجتماعية التي تعيشها فئات عدة، فكل من ارتفاع الأسعار من خلال تحريرها وإلغاء دعم الدولة لأسعار المواد الأساسية وثبات مداخيل الفئة المتوسطة....إلخ، كلها عوامل أدت إلى إفقار بعض أفراد المجتمع، وبهذا فان الإفقار سوف يضفي خصائص جديدة على ظاهرة الفقر في الجزائر لظهور فقراء جدد ذوي خصائص جديدة.

وعلى إثر كل هذه التحولات، باشرت الدولة الجزائرية في تطبيق سياستها الاجتماعية من خلال عدة مؤسسات اجتماعية لمكافحة وتقليص حدة الفقر والإقصاء الاجتماعي، من خلال برامج مساعداتية، خدماتية وتنموية وهذا في إطار سياسة الإصلاح الجديدة للسياسة الاجتماعية .

إلا أن الجزائر بقيت تتخبط في قضية وضع حدود للفقر والفصل بين الفقير واللافقير، إذ عرّف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الفقر في الجزائر كونه « حالة أفراد أو جماعة أفراد تعرف نقصا في الموارد المتوفرة وتدني في المكانة الاجتماعية وإقصاء من نمط الحياة (ماديا وثقافيا)، فالإقصاء يخص جماعات بكاملها من الأفراد والذين يجدون أنفسهم جزئيا أو كليا خارج حقل التطبيق فيما يخص حقوق الإنسان(حقوق مدنية، سياسية اجتماعية...)»

(Conseil National Economique et Social, 2001, P107)

نلاحظ من خلال هذا التعريف التركيز على ثلاثة عناصر تميز الفقر في الجزائر، وأولها النقص في الموارد والمقصود به عدم إمكانية تحقيق جميع الرغبات والاحتياجات، ثانيها التدني في المكانة الاجتماعية وهو الراجع بالدرجة الأولى إلى تدهور في المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وثالثها الإقصاء وهو يعتبر نتيجة للفقر إذ يعود لعدم المقدرة على المشاركة في أي نشاط مهما كان نوعه (اقتصادي، اجتماعي، ثقافي...)، فهذه العناصر الثلاثة جد مترابطة فيما بينها وتعطي خصائص الفقر في الجزائر.

فظاهرة الفقر ليست بظاهرة موحدة بل يبقى مفهومها دائما نسبيا فهو متغير بتغير الميدان ومحتوياته وكذلك بتطور الحاجيات التي سوف تؤدي إلى ظهور حركية اجتماعية، ففي علم الاجتماع يعتبر مفهوم «الحاجة» كعنصر أساسي للتحولات الاجتماعية.

2-خصائص الفقر في المجتمع الجزائري

يتميز الفقر في الجزائر بصفة عامة، بعدة خصائص أهمها ما يلي:

أ- خاصية التعقد:

للفقر في الجزائر خاصية أساسية تمثلت في خاصية التعقد فهذه الخاصية تعني صعوبة التحكم في ظاهرة الفقر نظرا لارتباطها بعدة عوامل متداخلة منها الدخل- البطالة- التعليم-الصحة....الخ، ولكل عامل مجموعة من المؤشرات الخاصة به، فكل هذه الأمور أدت إلى صعوبة التحكم في ظاهرة الفقر وصعوبة إعطاء قياس لها ولم تمكن من إعطاء حدود بارزة وواضحة.

فللفقر أوجه متعددة و ما زاد في حدة خاصية التعقيد، اختلاط الفقير بغير الفقير نظرا لارتباطهما بنفس المجالات وهذا ما أبرزته الدراسات المقامة في الجزائر (أنظر العناصر الموالية) مثال كشف عائلات فقيرة تقطن بفيلات ، ملكية العائلات الفقيرة لمنازلهم ، الذهاب للتداوي عند الأطباء الخواص ....الخ.

إذ يظهر الفقر في الجزائر في صورة متعددة ومجالات مختلفة مما يظهر تعقدها كونها غير ثابتة «إذ يملك الفقر أوجه متعددة وهو ما يتعدى النقص في الدخل» (Kankwenda Mbaya, 1999, P69) وكما أن حدتها تزيد وتنقص على حسب درجة الاهتمام والفتور بها من طرف المسؤولين والسياسات المكافحة لها.

فتعقد الواقع الاجتماعي أضحى واضحا بصعوبة التفريق بين الفقير واللاّفقير، فصعوبة التحكم في الفقر ترجع كذلك لنقص الدراسات بالجزائر فهناك محدودية في الإنتاج العلمي بخصوص هذه الظاهرة ومنه عدم إمكانية تعيين حد فقر واضح، فهذا الأخير عبارة عن وسيلة تمكن المقارنة بين الأفراد والجماعات فلكل مجتمع حدود فقر خاصة به والتي لا يمكن استعمالها في مجتمع آخر لاختلاف الخصوصيات.

فعلى سبيل المثال، حدد حد الفقر بالنسبة لجهاز « الشبكة الاجتماعية» في الجزائر بانعدام الدخل إلا أن صرامة هذا الشرط أدى لتجاوزه في أغلب الأحيان، فالفقر لا يتوقف عند عديمي الدخل بل يتعداه لذوي الدخل الضعيف والغير مستقر كذلك.

وكما أن قياس الدخل واللامساواة تعتبر عملية حساسة فهو يعتبر عاملا نسبيا لأن مقابل العمل الرسمي هناك العمل الغير الرسمي والذي سوف يصعب قياس مداخيله .

ب- خاصية الانتشارية:

من بين الخصائص المميزة لظاهرة الفقر هي صفة وخاصية الانتشارية بمعنى أن لا وجود لحدود جغرافية للفقر، فهذا الأخير ينتشر بالمجتمع ولا يفرق بين المدينة والريف ولا بين الجنوب والشمال.

تعرف ظاهرة الفقر في الجزائر انتشارا لا حدود لها وهذا بدرجات متفاوتة ونسب فقر مختلفة من منطقة لأخرى وهذا يعود لعدة عوامل منها: نسبة التطور، الثقافة المحلية، نوعية الاستهلاك...الخ، والذي يقصد بها عدم الاكتفاء من ناحية الأكل، الصحة، التعليم وإلى غيرها من العناصر المؤثرة في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد.

فانتشار ظاهرة الفقر أمر محتم إن لم يتم التحكم فيها ومواجهتها بسياسات مكافحة فعالة، إذ أن درجة الانتشار تعود إلى مدى التحكم بظاهرة الفقر وإعطاء حدود لها ومنه إقامة إستراتيجيات محكمة، علمية وفعالة للقضاء عليها، فالفقر واقع معيشي ديناميكي أكثر منه مجرد وضعية (Sérenes Jacques , 1992, p25)، وهذا ما يقودنا للكلام على حالة الفقر وحالة الإفقار بمعنى زيادة الفقر والاحتياج لدى الفئات ذات المستوى المعيشي المتدهور وكذلك حالة إفقار للفئات التي كانت مستبعدة عن حد الفقر وبهذا دخول فئات جديدة لعالم الفقر .

إذ يمكن للفقر أن يكون مزمن أو مؤقت، وإذا كان الفقر حاد فإنه يأخذ في مجراه عدة أجيال (Rodrick Danie , 2000, p26) فالخلل يصيب النسق أثناء تحول فئات معينة من حالة مرضية لحالة فقر وهذا ما نسميه بحالة إفقار عائلات كانت خارج حد الفقر، ومنه فهناك إفقار للطبقات الوسطى وفقر متزايد للفئات عديمة أو ضعيفة الدخل وهذا ما يضفي على الفقر خصائص جديدة من خلال خاصيته الانتشارية.

ج - خاصية القهر:

تعتبر خاصية « القهر » من أسوء الأحاسيس التي يشعر بها الفرد نظرا لرضوخه لظروف قاهرة جراء ظاهرة الفقر، والتي تفرض على الفرد أسلوب معيشي مختلف على الذي تعود عليه، فالفقر ظاهرة اجتماعية تعيشها بعض الفئات التي أصبحت تعاني من التهميش والإقصاء الاجتماعي.

ويمكن تحديد فئتين أساسيتين من الذين يعانون من ظاهرة الفقر، أولهما ضعاف الأبدان والمعوقين عموما فهذه الفئات تعتبر الأكثر قابلية للتهميش بفعل النقص الذي تعانيه من عجز بدني وإعاقة.

فالتهميش يظهر عند هذه الفئات نظرا لعدم قدرة أفرادها على إقامة أي نشاط لشروط بدنية محضة فهذا التهميش يشعر به على وجه الخصوص المسنون ذوي الدخل الضعيف أو عديمي الدخل، والمتأخرين عقليا أو حركيا بدون دعم اقتصادي واجتماعي.

أما الفئات الثانية فهي الغائبة على المحيط الاقتصادي كونها عاجزة عن الدخول في أي نشاط اقتصادي بالرغم من أن لها القدرة البدنية، فهذه الفئات الاجتماعية تشعر بالإقصاء.

فالبطالة في حد ذاتها هي وضعية إقصاء راجعة لعدم إمكانية الانضمام لأي نشاط لأسباب مادية، فالإقصاء تعبير عن عدم إمكانية الإدماج الاجتماعي « إذ يفهم الإقصاء على أساس نقص فرص المشاركة في الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للجماعة »

(Ministère chargé de la solidarité nationale, 2000, p 8) وبهذا فإن الإقصاء مشكل من مشاكل الإدماج الاجتماعي مخلفا بذلك الفشل.

وكما يمكن للإقصاء الاجتماعي أن ينتقل من جيل لأخر (Conseil d'analyse économique, (1998, p 22كون الإقصاء يعبر عن مشاكل كثيرة ويتواجد بعدة مجالات كمجال العمل، الدراسة، السكن، الصحة ....الخ، فهو وضعية اجتماعية محضة، إذ يعرف الإقصاء كونه شكل من أشكال العزل والرفض(Goguel d'Allondans Alban, 2003, P29)، وكلها أوضاع قهرية يخلقها الفقر.

ولكي تكون هناك مكافحة فعالة للإقصاء الاجتماعي يجب تحديد أسباب الإقصاء وتحديد بصفة واضحة الفئات المقصية(Sorbel Pierre, 1996, P202) ، ومنه محاولة القضاء على مخلفات الفقر والتي من بينها الشعور بالقهر والرضوخ لوضعية عيش غير مناسبة.

3 -بعض مؤشرات الفقر في المجتمع الجزائري

يعتبر الفقر من الظواهر التي تدفع بالفرد لاتخاذ اتجاهات مختلفة من أجل القيام بأحواله وصيانة عائلته وبالتالي إيجاد مخرج أو حل سواء كان بصفة دائمة أو مؤقتة وهذا ما ينتج عدة مؤشرات دالة على الفقر من بينها ما يلي:

أ- ظهور العمل غير الرسمي وعمالة القاصرين:

يعتبر العمل غير الرسمي من المؤشرات التي صعب حصرها وصعب إعطاء رقم محدد لها نظرا لكون العمل غير الرسمي خفي لعدم تبريره بأي وثيقة رسمية، إذ يظهر هذا العمل بالمنازل وبالشوارع والمناطق العامة، ومن أمثلة ذلك في المجتمع الجزائري نجد:

- طبخ المأكولات والخبز وبيعها سواء من داخل المنزل أو في الشارع؛
- بيع الأشياء القديمة على الأرصفة ؛
- العمل كإسكافي سواء على الأرصفة أو داخل الأسواق الشعبية ؛
- بيع السجائر.

فكل هذه الأمثلة عبارة عن بعض مظاهر العمل غير الرسمي والتي خصّت الرجال والنساء وحتى الأطفال، فالخلل يصيب النسق حين تتحوّل فئات من حالة مرضية لحالة فقر فالبنية العائلية ووظائفها خضعت لعدّة تغييرات وبالتالي اتخاذ مسعى مختلف للاستجابة للاحتياجات، وكما يقول Jean labbens (labbens Jean, 1978 , p89-90) في هذا الصدد أن الأجر عبارة عن قدر من المال والذي يصرفه الفرد في استهلاكاته، إذ بهذا القدر من المال يحكم على الفرد بالغنى أو بالفقر، وبهذا يكون للمدخول العائلي أهمية كبيرة.

و هذا ما أبرزه المجلس الاقتصادي والاجتماعي (conseil national économique et social, 2004 ,P18)

فقد قدر العمل غير الرسمي بالجزائر سنة 2003 بـ 1.249 مليون فرد وهو ما يعادل 17.2% من العمل الإجمالي، إذ عرف العمل غير الرسمي تطورا ملحوظا بالسنوات الأخيرة، فبالموازنات مع الشغل المهيكل تطورت أشكال جديدة للشغل بالبيوت وفي الشوارع.

ففي السداسي الأول من سنة 2015، لغت نسبة البطالة مستوى يفوق تلك المسجل في سبتمبر 2014 أي نسبة 6,10 % وسجلت توقعات الصندوق النقدي الدولي نسبة 10,8% في 2015 و11,3% في سنة 2016(المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 2015، ص132)

كما أن متوسط التضخم في ارتفاع منذ بداية سنة 2015، وذلك في ظل تدهور قوي لقيمة الدينار مقارنة بالدولار 22% مما جعل التضخم يصل إلى نسبة 5% في جوان 2015، وفي جوان 2014 بلغت وتيرة التضخم السنوية نسبة 2,1%. أما فيما يخص مؤشر أسعار الاستهلاك، فقد عرف ارتفاعا قدره 52,4% في جوان 2015 (المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 2015، ص7)

أن انخفاض الدخل أو انعدامه يؤدي للّجوء للعمل غير الرسمي بغية تلبية الرغبات الأساسية، فمن الملاحظات الميدانية كذلك ظهور العمل الغير الرسمي في شكل بياعة أطفال وهو ما يسمى بعمالة القاصرين فلهذا العنصر أبعاد متعددة من بينها : ترك الدراسة للأطفال سواء بطريقة قبول أو بطريقة قهرية، انتشار الأمية في الأجيال القادمة، تبني ثقافة جديدة ...الخ، فعموما عمل الأطفال يؤدي لانتقال الفقر العائلي من جيل لآخر(Bureau international de travail , 2003, p23)

، فالأطفال يعيشون في حالة فقر دون التوفير لهم الغذاء الكامل والملائم ولا التعليم ممّا يؤدي بالطفل في التفكير في الشغل وقبول أي نشاط يجلب النقود لأن طموحه كطفل تحوّل لاتجاه آخر، وكما ترى Nathalie Bougnier في هذا الصدد« أن الأفراد يقرّرون التعاون من أجل تسيير أحسن للأزمة ونتائجها (Bougnier Nathalie, 2008, P16) » وبهذا يصبح العمل غير الرسمي مخرجا وحلا بالنسبة للراشدين والقصر بغية الخروج من دائرة الفقر.

ب- ظهور الآفات الاجتماعية والتسوّل :

تعرف مجتمعات الفقر انتشارا واسعا للآفات الاجتماعية بمختلف أنواعها ومنها: السرقة -القتل - تعاطي المخدرات ...الخ، وغيرها من الآفات الاجتماعية والتي تشوه صور المجتمع، فانخفاض الدخل وانتشار الأمية وسوء التغذية وتفشي البطالة وتدني المستوى الاستهلاكي، كلها عوامل تؤدي لظهور الآفات الاجتماعية فما هذه الآفات إلا تعبير على علاقة الفرد وبيئته ومدى وجود توازن اجتماعي وتكيف لهذه العلاقة .

إذ لا يرتبط الفقر بالحرمان والاحتياج فقط بل هو ظاهرة مركبة، فكثرة الآفات الاجتماعية لدليل على مجتمع مريض أو كما يسميه إميل دوركايم أن المجتمع بحالة أنوميا "Anomie" والذي يستلزم العلاج، فهو يرى بأن مهمة رجل الدولة ليس دفع المجتمعات إلى ما هو مثالي ولكن دوره هو دور الطبيب الذي يترقب انتشار الأمراض والذي يعمل على الشفاء منها (Dukheim Emile, 1997 , P74)

، فهو يرى كذلك بأن الدولة تعمل على تسيير المسار الجماعي للمجتمع على أساس أن وظيفتها الرئيسية هي التفكير (Dukheim Emile, 1997 , P87) ، وبهذا تكون الآفات الاجتماعية مؤشر فقر في المجتمع الجزائري.

فمن الملاحظات الميدانية كذلك نجد انتشار ظاهرة التسوّل إذ أن هذه الظاهرة أصبحت تجمع بين الرجال والنساء وحتى الأطفال، وربما الملاحظات الميدانية تبرز تواجد نساء مع الأطفال أكثر من الرجال، فظاهرة الفقر أصبحت تتصف كونها ظاهرة مؤنثة بحيث أن المرأة أصبحت تتحمل أعباء الفقر وكما يقول اسماعيل قيرة في هذا لصدد " تتعرض المرأة العربية التي أجبرتها ظروف الحياة على البحث عن مصدر رزق خارج العمالة المؤجرة على الاحتقار والاهانة كونها تعيش تحت رحمة السماسرة وغيرهم فهي لا تؤمن على حياتها طالما النظام الاجتماعي لا يحميها ومن ثم تصبح معرضة من حين لآخر للانحدار الاجتماعي" (قيرة إسماعيل، 2003، ص 71 – 72)، إذ أبرزت بحوث عدّة أن النساء والبنات هنّ الأكثر تضحية حين تكون قلّة الغذاء وكذلك حين يقرر كم عدد الأطفال الذين يرسلون للمدرسة(Bureau international de travail, 2003, p19)، وبهذا يتضح أن التفريق بين الإناث والذكور في حالة الاحتياج والفقر بصفة عامة يضفي على هذه الأخيرة صفة الأنوثة باعتبار الإناث سواء كن راشدات أو قاصرات يتحملن عواقب الحرمان أكثر من الذكور.

يفرز الفقر عناصر ثقافية جديدة تمكن الفقير من التعايش مع الواقع الجديد سواء بطريقة إيجابية أو سلبية كظهور الآفات الإجتماعية والتسول والذي هو في تزايد مستمر خاصة بالغرب والجنوب الجزائري.(CNES –PNUD, 2007, P79)

وكما أن هناك عدّة ملاحظات بخصوص ظاهرة " الانحراف والإجرام" كونها:

(CNES, 2003, p 26)

- في تزايد مستمر؛
- تخص الذكور أكثر من الإناث؛
- تميز انحراف المراهقين بالعنف؛
- تطور الانحراف بالمدن مقارنة بالأرياف.

وبهذا يكون انتشار الآفات الاجتماعية بشتى أنواعها وتزايدها من أخطر مؤشرات الفقر، والتي تستلزم اهتماما أكبر من طرف السلطات من أجل حصر هذه المظاهر، فالخاصية القهرية للفقر والضغوطات التي يحس بها الفرد إزاء وضعيته المحرجة التي تتميز بالاحتياج، قد تدفع به للقيام بأعمال تخالف القانون لأن سلوك الإنسان موجه بالظروف الاجتماعية التي يعيشها.

إذ أصبحت ظاهرة الفقر بمثابة مدخل للآفات الاجتماعية أساسها السرقة - القتل - النهب ...الخ، في غياب بديل شرعي يمكن الفرد من تحسين وضعيته نظرا لقهرية الفقر، فإنه يلجأ لأساليب غير شرعية في الكسب .

فلظهور الآفات الاجتماعية أبعاد متعددة تظهر علاقة الفرد ببيئته ومدى وجود توازن وتكيف لهذه العلاقة، ففي الجزائر أجريت اتفاقية لإعادة إدماج خريجي السجون في برامج الإدماج المهني لوكالة التنمية الاجتماعية، وهذا بغية إعطاء مخرج أو حل لهذه الفئة سواء بطريقة دائمة أو مؤقتة وبهذا تظهر محاولات الدولة في إجراء عدة خطوات للقضاء على الآفات الاجتماعية.

ج-كثرة الطلب على البرامج الاجتماعية :

من بين مؤشرات الفقر هو الطلبات الكثيرة والمتعددة بخصوص البرامج الاجتماعية للدولة سواء كانت مساعدات مباشرة أو غير مباشرة، إذ يلاحظ ميدانيا كثرة الازدحام على المصالح الاجتماعية البلدية بغية طلب المساعدة .

فالوضعية المزرية التي يعيشها الفقير تجعله يدخل في عملية بحث متواصلة على المساعدات الاجتماعية المقدمة من طرف الدولة مثل البرامج الإدماجية، قفة رمضان، مطاعم الرحمة، التبرع بالملابس، الأدوات المدرسية ..الخ، ولطالما نلاحظ سلوكات وردود أفعال عدوانية من طرف الأفراد لعدم الاستفادة من هذه المساعدات إذ تشكل البلدية بالنسبة لهم واجهة الدولة في المساعدات الاجتماعية .

فالوضعية التي يعيشها الفقير تجبره على البقاء في نفس الظروف المعيشية وفي هذه الحالة ليس بإمكانه تغييرها للأحسن، إلا أن بالمقابل الأسوأ موجود وهو زيادة تدهور معيشة الفرد، ولذا فالفرد مجبر على انتظار تدخل الدولة للإستفادة من بعض البرامج، و كما يقول " Chambard De Lauwe" (Chambard De Lauwe Paul Henry, 1969 , P39) أنه حين يصل الفقر

لأقصاه فإن الطموحات تتوقف ويصبح الطموح مخفي وراء الانشغالات والتي تتحوّل بدورها إلى قلق .

4-أهم الدراسات حول الفقر في الجزائر

تمثلت أهم الدراسات التي أقيمت في الجزائر حول موضوع الفقر في كل من دراسة الديوان الوطني للإحصاء حول "مصاريف العائلات" لسنة 1988 والتي زكّيت بدراسة أخرى حول "مستوى المعيشة" سنة 1995، وكذلك دراسة الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية الخاصة "بالخريطة الاجتماعية" سنة 2000 والتي زكيّت بدورها بدراسة أكثر تعمقا في سنة 2004 وأخيرا دراسة خلايا الجوار التضامنية الحالية بخصوص استحداث الخريطة الاجتماعية الخاصة بكل ولاية.

أ-دراسة " مصاريف استهلاك العائلات" :

عرض للدراسة و للنتائج (Office National des statistiques, 1992 , p3-40)**:**

لقد قام الديوان الوطني للإحصاء بدراسة حول مصاريف استهلاك العائلات الجزائرية لسنة 1988، حيث أنطلق البحث في جانفي 1988 وانتهى في جانفي 1989، على عينة تقدر بـ 10.386 عائلة.

إن منطلق هذا البحث كان على اعتبار أن «استهلاك العائلات» مقياس هام للإنتاج الوطني كونه مرتبط من جهة بالنمو الديمغرافي، ومن جهة أخرى بتقدير الاستهلاك لكل فرد، ومنه أقيمت هذه الدراسة لكشف الاحتياجات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ قام البحث على ملاحظة ميدانية أساسية قائمة على التحولات الاقتصادية في الجزائر وتطبيق قوانين اقتصاد تسييرية جديدة ومنتجات جديدة وتحرير في الأسعار، فكلها مؤشرات أوحت بتحول في إمكانيات الاستهلاك.

فالتساؤل الرئيسي لهذا البحث يدور حول مستوى الاستهلاك، وبنيته وتحولاته إذ أن هناك عوامل متعددة أدت إلى تغيير نمط المستهلكين بفعل: النزوح الريفي وارتفاع أسعار السلع وظهور منتجات جديدة .....إلخ، ومنه فإن البحث يهدف إلى كشف المصاريف المتعلقة باستهلاك العائلات الجزائرية وتحديدها جغرافيا.

إذ أخذت في هذا البحث كل المصاريف المالية لعائلات العينة، أما التقنية المستعملة لجمع المعلومات فكانت بتسليم دفتر شخصي في خدمة كل فرد من العائلة من أجل تسجيل مصاريفه اليومية.

كشف هذا البحث أن المصاريف العامة للعائلات سنة 1988 شكلت 60% من المنتوج الداخلي الخام (PIB) ، وكما أبرزت تخصيص العائلات لـ 108.951.6 مليون دينار جزائري للغذاء وهذا ما يشكل نصف ميزانيتهم، وبهذا توصل البحث إلى أن متوسط الجزائريين لم يستطيعوا إرضاء حاجياتهم الغذائية مما أدى إلى تخصيص أكثر من نصف دخلهم للغذاء بسبب ارتفاع أسعار المنتوجات الغذائية مقارنة مع أسعار المنتوجات الأخرى وهذا ما يفسر ارتفاع مصاريف الغذاء عالية.

كما ظهر الاختلاف بينا بين مصاريف استهلاك العائلات الحضرية والريفية بظهورها عالية في المناطق الحضرية ومنخفضة في المناطق الريفية.

إلا أن هذا البحث لم يمكن من إعطاء تعريف محدد للفقر في الجزائر ولا لإعطاء حدود له، لذا فقد تلى هذا البحث بحث أخر حول «قياس مستوى معيشة العائلات» الجزائرية سنة 1995، على عينة من 5910 عائلة.

فقد أثارت نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة لسنة 1995، تناقضات عدة حيث أن الفقير وغير الفقير كانوا يشغلون مجالات مشتركة، في مجال الصحة، التعليم، السكن مما أدى لإعادة النظر في المنهج الكلاسيكي للمعايير التي تميز بين الفقراء وغير الفقراء وحول السلوكات المنطقية الناجمة عن وضعية الفقر، إذ من أهم التناقضات التي أشير إليها (المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 2001، ص 146) :

- في مجال الصحة كان ما يقارب نصف عدد الفقراء يلجؤون إلى الطب الخاص.
- ولا يعتبر دائما نوع السكن مؤشرا لترتيب المداخيل، إذ 9.4 % من الفقراء كانوا يشغلون "فيلات" مقابل 12% من غير الفقراء، بحيث أن 69.5% من الفقراء كانوا يملكون سكنهم مقابل 62.7% من غير الفقراء.

كما كشف هذا التحقيق عن انخفاض القدرة الشرائية لمداخيل العمال الأجراء في الفترة الممتدة بين 1986 و 1994 بالقيمة الحقيقية لأكثر من 45%، إذ أن إفقار الأجراء أصبح واضحا جدا حيث يصنف 13% من الأجراء أرباب الأسر في فئة العائلات «الفقيرة جدا» كما أن ظهور فقراء جدد مع بداية التسعينات في الطبقة المتوسطة سوف يضفي على الفقراء ميزات جديدة.

فقد توصل هذا البحث إلى معيار قياس حد الفقر الغذائي في مستوى من الاحتياج الغذائي الأدنى المحدد بمقدار 2100 حريرة يوميا ولكل نسمة، مع التفريق بين حد الفقر الأدنى وحد الفقر الأعلى وبطبيعة الحال فإن الحدود التي عينتها هذه الطريقة تتصل بسنة 1995 وهو تاريخ إجراء البحث وهي تقدر بـ حوالي 10.940 دينار لكل شخص في السنة بالنسبة لحد الفقر الغذائي، وب 14.820 دينار جزائري بالنسبة لحد الفقر الأدنى، أما بالنسبة لحد الفقر الأعلى فهي تقدر بـ 18.190 دينار (La Lettre du CENEP ,2000, p3)

تحليل ونقد:

تعتبر دراسة «مصاريف استهلاك العائلات» من أولى الدراسات التي أقيمت في الجزائر من أجل التعرف على الفقر وحدوده، إلاّ أن هذه الدراسة تميزّت بالقصور نظرا لعدة أسباب مما أدى لتزكيتها بدراسة «لمستوى المعيشة» إلا أن هاتين الدراستين لم تصلا للأهداف المنشودة إذ يمكن إعطاء العناصر التحليلية التالية:

أولا : يعتبر التركيز على مؤشر مصاريف استهلاك العائلات عنصرا جدّ مهما في قضية الفقر، إلا أن تحليل معطيات هذا المؤشر لوحده يشكل قصورا في الدراسة وعجزا في الإلمام بالمؤشرات العلمية الدالة على ظاهرة الفقر، خاصة وأن هذه الظاهرة متعددة الأوجه والأبعاد «فإرتكاز البحث على الاستهلاك أو مستوى المداخيل يعد بحثا جدّ ضيق»(Rodrick Dani , 2000,p9)

ثانيا : إن الدخل والمصاريف المصرّح بها من طرف العائلات ليس بالشيء المطلق والذي يمكن حصره، كما أن العمل غير الرسمي قد يشّوه نتائج أيّ دراسة تقوم على «المداخيل» إذ قدرت مناصب الشغل غير الرسمية سنة 1987 بـ 32 % وهذه النسبة ليست بالهينة .

ثالثا : تعتبر قضية الاستهلاك الغذائي قضية نسبية مرتبطة بنمط معيشي معين وبمجال جغرافي محدّد وبزمن معين كذلك، فعلى سبيل المثال نمط معيشة سكان الصحراء يختلف عن نمط معيشة سكان الشمال وكما أن النمط المعيشي يختلف من مدينة لأخرى ويختلف كذلك بين المجال الريفي

والمجال الحضري، فهناك منتوجات نجدها في المدن الحضرية ولا نجدها في الأرياف مما يؤدي لوجود تباين في نوع الاستهلاك، ليس هذا فحسب، بل وربما في الأرياف تنقص مصاريفهم الغذائية مقارنة بسكان المدن نظرا لامتلاكهم أراض زراعية، أغنام، دواجن، بيض .....إلخ، مما يساعد على تلبية حاجياتهم الغذائية بدون مصاريف إضافية، وبهذا تبقى قضية مصاريف الاستهلاك نسبية ومحدودة .

رابعا: إن النتائج المتوصل إليها في دراسة «مستوى المعيشة» والتضارب في ملامح الفقير وغير الفقير لدليل على تعقد ظاهرة الفقر في الجزائر وضرورة البحث على مؤشرات علمية أخرى تفصل الفقير من غيره.

و كما يجب الأخذ بعين الاعتبار إفقار عائلات كانت بعيدة عن حد الفقر ، إذ تزايد الفقر بين فترة 1988 (سنة إجراء البحث الأوّل) وسنة 1995 (سنة إجراء البحث الثاني) ، كما تميّزت الفترة ما بين (1987-1995) بما يلي:

(Makbol El Hadi , 2000 ,p 6-7)

- تدهور شروط الحياة؛
- نقص كبير في القدرات الشرائية؛
- نقص في مداخيل العائلات؛
- نقص الإنتاج الزراعي؛
- زيادة معدل البطالة؛
- عدم فعالية برنامج الشبكة الاجتماعية.

فكل هذه العناصر تدل على تدهور المستوى المعيشي للفرد مما يؤكد على بضرورة إقامة دراسة معمقة حول ظاهرة الفقر .

خامسا : قامت دراسة «مستوى المعيشة» سنة 1995 في فترة زمنية قصيرة أقل من 6 أشهر، ولذا فهي لم تأخذ بعين الاعتبار جميع الاستهلاكات الفصلية والسنوية، وهذا ما يبرز قصورها.

سادسا : يختلف كل من بحث 1988 و 1995 من حيث المنهج وأسلوب الدراسة، كما يكمن الاختلاف أيضا في العينة ممّا لا يسمح من إقامة مقارنة للنتائج.

ومنه فإن البحثين الخاصين بكل من دراسة مصاريف« استهلاك العائلات» 1988 ودراسة «مستوى المعيشة » 1995، قد أقيما في خضم ظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة ولذا يستحيل إعطاء تحديد موضوعي للفقر ومقياسه، وبهذا تبقي نتائج الدراستين نسبية ومحدودة نظرا لاعتمادهما على بعض المؤشرات فقط والتي لا يمكن أن تعطي قراءة واضحة للفقر.

ب- دراسة "الخريطة الاجتماعية ":

عرض للدراسة و للنتائج:

(Agence Nationale d'Aménagement de Territoire programme des Nations unies pour le développement, 2001,p 15-21)

أقيمت الدراسة الخاصة بالخريطة الاجتماعية من طرف الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم (ANAT) سنة 2000 فهذه الدراسة تعتبر جامعة لكافة القطر الجزائري، وهذا ما يضفي عليها سمة الشمولية، ففيما سبق كانت تحمل الدراسة اسم «خريطة الفقر» إلا أنها فيما بعد عدلت إلى اسم «الخريطة الاجتماعية».

لقد أقيمت هذه الدراسة لتطوير مختلف الاقترابات من الفقر بالجزائر عن طريق بعد مساحي من أجل توجيه الإستراتيجيات والسياسات المكافحة للفقر ومن أجل تحديد أحسن للفئات الفقيرة وكذا

البلديات الأكثر فقرا، فمنطلق هذه الدراسة كان باعتبار ظاهرة الفقر في الجزائر لا يمكن التعرف عليها إلا من خلال إطارها الجغرافي لغرض توجيه خطط التدخلات وتحديد الفئات والمناطق الجغرافية ذات الأولوية للتدخل لتسهيل تطبيق برامج مكافحة الفقر .

فالهدف من الخريطة الاجتماعية هو تحديد دقيق لمظاهر الفقر في كل البلديات الجزائرية وبالتالي كشف خصائص وحدة الفقر في كل واحدة منها وعلى هذا الأساس يتم تحديد البلديات ذات الأولوية من أجل الإستراتجيات المستقبلية لمكافحة الفقر.

لقد استعملت هذه الدراسة منهجية خاصة بتحديد المناطق الجغرافية لكي تكون نتيجة البحث عبارة عن خريطة جغرافية يتم التمييز فيها بين البلديات التي يعيش أفرادها في وضعية فقر والبلديات التي يعيش أفرادها في وضعية متوسطة وأخرى التي يعيش أفرادها في وضعية حسنة، وهذا انطلاقا من عدة مؤشرات.

و بهذا فقد جمعت هذه المؤشرات لتكون 4 مؤشرات محورية، وهي كل من:

1- مؤشر حوصلة "التعليم".
2- مؤشر حوصلة "الصحة".
3- مؤشر حوصلة "السكن".
4- مؤشر حوصلة "الثروة" .

ومن خلال جمع هذه المؤشرات المحورية الأربعة فقد تم تصنيف البلديات على حسب مؤشر الفقر العام، ومنه فقد استنبطت 177 بلدية فقيرة والتي أبرزت حالة سيئة على الأقل في ثلاثة من المؤشرات الأربعة المذكورة سابقا.

فالجدول التالي يبرز تصنيف البلديات حسب المناطق من خلال مؤشر الفقر العام والذي تم من خلال تفيئة البلديات إلى فئات :

الفئة (1):تخص البلديات ذات وضعية سيّئة .
الفئة (2): تخص البلديات ذات وضعية متوسطة.
الفئة (3) : تخص البلديات ذات وضعية حسنة.

الجدول رقم 1: تصنيف البلديات حسب المناطق من خلال مؤشر الفقر العام:

المنطقة	عدد بلديات الفئة (1)	عدد بلديات الفئة (2)	عدد البلديات الفئة (3)	مجموع البلديات
شمال وسط	39	47	355	441
شمال غرب	22	34	220	176
شمال شرق	13	39	154	206
هضاب عليا وسط	35	28	44	107
هضاب عليا غرب	21	24	69	114
هضاب عليا شرق	29	37	166	233
جنوب غرب	7	8	36	51
جنوب شرق	11	27	75	133
	177	244	1119	1541

تحليل ونقد:

تعتبر دراسة الخريطة الاجتماعية من بين أهم الدراسات المقامة في الجزائر نظرا لأخذها بعين الاعتبار المجال الجغرافي في تحديد الفقر ونظرا كذلك لشمولية هذه الدراسة على الساحة الوطنية، إذ يمكن تحليل معطيات هذه الدراسة في النقاط التالية:

أولا : إن اتخاذ المجال الجغرافي كمعيار لتحديد الفقر لمن المقاييس المهمة في دراسة الفقر على أساس أن لهذه الظاهرة ملامح مختلفة وأشكال متعددة تتباين من منطقة لأخرى.

ثانيا: يعتبر تحديد البلديات الأكثر فقرا أمرا مهما لتوجيه السياسات والإستراتجيات على حسب خصوصيات كل بلدية على حدى، على أساس أن لكل واحدة منها نقائص معينة ومؤشرات فقر خاصة بها مما يسمح للسلطات العليا برسم سياسات اجتماعية لمكافحة الفقر أخذا بعين الاعتبار المجال الجغرافي وخصوصيته، وكما تمكن من تكثيف البرامج الاجتماعية لمحاربة الفقر بهذه المناطق.

ثالثا: بالرغم من محاولة إلمام هذه الدراسة بأكثر المؤشرات الدالة على الفقر إلا أنها لم تسمح بإعطاء رؤية واضحة عن الفقير من غيره ولا لإعطاء حدود له، إلا أنها قد مكنت من لفت الانتباه لمناطق هامشية وبلديات جد فقيرة والتي يستوجب تكثيف التدخلات بها، فهذه الدراسة مكّنت بالدرجة الأولى من إعطاء أكثر المواقع فقرا وبالتالي محاولة القضاء على المؤشرات الدالة على الفقر.

ج– دراسة خاصة ب«تحسين الخريطة الإجتماعية»:

عرض للدراسة و للنتائج:

Agence Nationale d'Aménagement de Territoire, programme des Nations) (Unis , 2006, p 15-34

تعتبر هذه الدراسة تكملة وتحسين لدراسة «الخريطة الاجتماعية» لسنة 2000 وهذا بدراسة معمقة للبلديات الفقيرة في الجزائر، إذ تهدف هذه الدراسة للتعرف على الفئات القاطنة بهذه البلديات من خلال تموقعهم بالنسبة لبرامج الدولة لمكافحة الفقر، وبهذا فإن الدراسة تعمل على الإجابة على ثلاثة (03) أسئلة رئيسية:

1-من هم هؤلاء السكان؟

يهدف هذا السؤال لإبراز الوضعية السوسيو اقتصادية للسكان المقيمين بالبلديات المعنية.

2-أين هم هؤلاء السكان؟

وهذا من خلال دراسة للمجال الجغرافي الذي يقطنون فيه من أجل توجيه أحسن للسياسات الإجتماعية.

3-بأي طريقة يساعد هؤلاء السكان؟

وهذا بتحليل السيرورة المحلية للبرامج الخاصة بمكافحة الفقر ومدى فعاليتها بالنسبة لهذه الفئات.

ومن أجل الجواب على هذه الأسئلة، فقد أقيمت الدراسة من خلال شقين:

- المجال: وهذا بتحليل الأسباب المحلية للفقر أخذا بعين الاعتبار المحيط سواء كان من الجانب الطبيعي الجغرافي أو الاقتصادي وتأثيراتهم على ظروف العيش.
- الفئات السكانية: وهذا بتحديد خصائص الفئات السكانية القاطنة بالبلديات وخاصة منهم الأكثر فقرا وكذلك تقييم للبرامج المساعداتية الموجهة لهم.

لقد قدرت عينة البحث ب77 بلدية فقيرة إلا أنه ولظروف أمنية لم يتم التحقيق إلا على 71 بلدية فقيرة فيما يخص الموارد المالية للبلدية، و69 بلدية فيما يخص برامج المساعدة و67 بلدية فيما يخص التحقيقات الأسرية، إذ خصت 7477 أسرة.

وبهذا فقد أقيم البحث الميداني على مستويين:

- الأسر القاطنة بالبلديات الفقيرة.
- المصالح الإدارية البلدية (حول المصادر المالية والوسائل المتوفرة .....).

فمن بين المؤشرات المعمول بها فيما يخص التحقيق الأسري ما يلي:

- المداخيل؛
- الاستهلاك الغذائي؛
- التعليم والتكوين؛
- الصحة؛
- ظروف السكن والأثاث.

إذ من خلال التحقيق الأسري ثم التوصل لحدين للفقر هما: حد الفقر الغذائي وحد الفقر العام، إذ حددت مرتبة الأسرة الفقيرة من خلال المقاييس التالية:

- نسبة التعليم؛
- نسبة تعليم البنات؛
- نسبة الأمية؛
- مستوى التأهيل؛
- نسبة البطالة؛
- المداخيل؛
- مستوى الاستهلاك الغذائي.

أما فيما يخص مؤشرات تقييم حالة الفقر في البلدية فكانت كالتالي:

- حالة التوازن العام لميزانية البلدية؛
- مكانة التمويل المحلي مقارنة بالتمويل الخارجي؛
- تصنيف المصاريف الخاصة بالاستثمار والمعدات وكذلك بمصاريف التسيير؛
- حالة الموارد البشرية والتأطير البلدي؛
- الوسائل المادية المتوفرة.

الإحصائيات المتحصل عليها:

- 26.5% من الأسر تقطن في المناطق المبعثرة و4% من فئة الرحالة.
- 42 % من الفئات المدروسة تخص الفئة الأقل من 16 سنة.
- 48.4 % من الأسر تتكون من 05 إلى 08 أفراد.

-نسبة الأمية في البلديات المدروسة تقدر بـ 52.5 % وهي نسبة مرتفعة بقيمة مرتين بالنسبة للمعدل الوطني المقدر بـ26.5 % سنة 2002 وهي مرتفعة بنسبة 76.4% بالنسبة للرحالة.

-5/2% من أرباب الأسر يشتغلون في الزراعة.

-52.2 من أرباب الأسر يقدر مدخولهم الشهري ما بين 5000-10000 دج و 41 % يقدر أجرهم أقل من 5000 دج .

-57.4 % نسبة البطالة.

-20 % من الأسر تملك أغنام و 18 % مالكة لأراضي.

-أكثر من 46 % من الفقراء يقطنون منازل تقليدية وأكثر من 46% يسكنون أكواخ ومنازل قزديرية.
-78.6 % مالكي لمنازلهم.
-تراكم الديون لأكثر من 38 بلدية إذ تميزت البلديات في معظمها بنقص التأطير ويتضح هذا من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم2 : تصنيف البلديات حسب درجة الفقر:

البلديات	العدد	%
جد فقيرة	26	37
فقيرة نسبيا	38	53
غنية	07	20

الجدول رقم3: فئة التأطير حسب البلديات:

فئة التأطير	عدد البلديات
1 إلى 6 إطارات	56
7 غالى 14 إطار	13
المجموع	69

-79 % من المشتغلين هم من الأجراء ومنهم 57.6 % من الأجراء الموسميين.
-84 % موصولون بشبكة الكهرباء.
- انعدام الاستفادة من الغاز.
-21.5 % مرتبطين بقنوات صرف المياه و 30% مرتبطين بقنوات المياه الصالحة للشرب.
-12 % من المساعدات خصت برنامجي(AFS/IAIG) للشبكة الاجتماعية.

تمثلت أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- قدّر مؤشر الفقر في البلديات المدروسة بـ 20.4% مقارنة بحد الفقر الدولي (1$PPA/JOUR/PERSONNE) و ب37.4 % لحد الفقر الغذائي و 52.9 % لحد الفقر العام وعلى هذا الأساس تحتوي البلديات المدروسة على :
  - 102 000 فردا يعيش في حالة فقر مطلق .
  - 187 000 فردا يعيش في حالة فقر.

وهم الأشخاص الذين أجرهم لا يسمح باتخاذ 2100 حريره لليوم الواحد.

- 275 430 فردا يعيشون في حد الفقر العام.

ومنه فقد قدر حد الفقر الغذائي بـ 840 15 دج / سنة/ للفرد، و بـ 180 22 دج / سنة/ للفرد بالنسبة لحد الفقر العام، وبهذا يعتبر الأشخاص تحت هذين الحدين فقراء.

. تحليل ونقد:

يمكن إعطاء قراءة تقييمية لدراسة تحسين الخريطة الاجتماعية لسنة 2000 في النقاط التالية:

أولا: يعتبر التدقيق في الخريطة الاجتماعية لسنة 2000، خطوة إستراتيجية جديدة وانتهاج لمسار أدق في التعرف على الفقر من خلال محتويات البلديات الأكثر فقرا من الجانب الكمي والكيفي بغية الإصلاح وتلبية الرغبات المحلية.

ثانيا: فيما يخص قياس مستوى الحد الغذائي للأسر الفقيرة والذي أقيم على أساس مصاريف الاستهلاك فقد تكون النتيجة جد نسبية نظرا لملكية بعض الأسر لأراضي زراعية وأغنام وهذا ما يساهم في إرضاء حاجياتهم الغذائية بصرف النظر عن المصاريف.

ثالثا: يجدر الإشارة إلى نسبية معدل البطالة المستنبط من هذه الدراسة على أساس انتشار العمل الغير رسمي في البلديات الغير متوفر بها مؤسسات صناعية ولا على مناصب شغل رسمية، كما أن هذه الدراسة لم تأخذ بعين الاعتبار وضعية الأجراء الموسمين وهل هم في موسم الشغل أم بطالة؟.

رابعا: بالنسبة للفئات المدروسة والتي من بينها الرحالة (LES NOMADES) فهذه الفئة تعتبر فئة خاصة ولا يمكن مزجها مع الفئات الأخرى كون الرحالة لهم نمط معيشي خاص من الجانب الاستهلاكي والجانب البيئي والمعيشي بصفة عامة ولا يمكن أن تكون معيار لقياس الفقر والتعرف على خصائصه حتى وإن كانت نسبتهم صغيرة في مجتمع البحث.

خامسا: عدم الأخذ بعين الاعتبار التضامن العائلي والاجتماعي بصفة عامة والمتواجد بصفة خاصة في الأرياف وهو عنصر مساعداتي سواء كان نقدي أو مادي.

د- دراسة " الخريطة الاجتماعية المستحدثة":

عرض للدراسة: (Agence de développement social p3-6,2010)

لقد شرعت وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) بدراسة ميدانية للفقر من خلال خلايا الجوار التضامنية (CPS) المنتشرة في كافة أنحاء المجتمع الجزائري وهذا بتبني اقتراب مجالي لتحديد الفقر وجيوبه على مستوى البلديات والولايات لكي تكون النتيجة النهائية عبارة عن خريطة اجتماعية للفقر خاصة بكل ولاية على حدى.

إذ يكمن الهدف الرئيسي من دراسة الخريطة الاجتماعية المستحدثة هو تحديد اتجاه تدخلات خلايا الجوار التضامنية وتحسين مستوى عيش الفئات الفقيرة.

فقد انتهجت الدراسة ثلاثة مراحل هي كالتالي:

- جمع المعطيات الإحصائية وخاصة منها المتعلقة بالديوان الوطني للإحصائيات (ONS) .
- تحليل المعطيات الإحصائية وتحديد المؤشرات التقيمية التالية:

مؤشرات خاصة بالسكن:

- نسبة السكن الهش؛
- نسبة القاطنين في السكن الواحد؛
- نسبة الربط بالماء الصالح للشرب؛
- نسبة الربط بمجاري التطهير؛
- نسبة الربط بشبكة الكهرباء؛
- نسبة الربط بشبكة الغاز.

مؤشرات خاصة بالصحة:

- نسبة المؤسسات الاستشفائية؛

- نسبة قاعات العلاج؛
- نسبة الأطباء؛
- نسبة الصيدليات.

مؤشرات خاصة بالتعليم:
- نسبة المؤسسات التعليمية؛
- نسبة التمدرس؛
- نسبة الأمية؛
- نسبة التأطير.

مؤشرات خاصة بالعمل:
- نسبة البطالة.

مؤشرات الثروة.

- انتهاج طريقة النقاط المؤشرات (les points indiciaires) وتطبيقها على كل حي ومن ثم ترتيب الوضعية من الأسوء للأحسن، فبترتيب النقاط المؤشرة يتم تحديد الأحياء الأكثر فقرا في البلدية.

وبهذا فإن ترتيب الأحياء حسب درجة الفقر يكون حسب ثلاثة مستويات هي كالتالي:
- المستوى الأول: حالة سيئة.
- المستوى الثاني: حالة متوسطة.
- المستوى الثالث: حالة حسنة.

تحليل ونقد:

يعتبر استحداث الخريطة الاجتماعية أمرا مهما نظرا للتغيرات الاجتماعية السريعة التي تحدث بالمجتمع الجزائري على مختلف الأصعدة مما يتطلب مواكبة لهذه التغيرات من خلال معلومات مستحدثة حول البلديات والولايات من الجانب الاجتماعي، وهذا بغية إعطاء ترتيب جغرافي للفقر.

إلا أن من خلال قراءة لعدة نماذج من دراسات الخريطة الاجتماعية المستحدثة للبلدية والولائية ثم استنباط الملاحظات التالية:

أولا: اختلاف مصادر المعلومات والإحصائيات المعمول بها من بلدية لأخرى ومن ولاية لأخرى مما لا يسمح بعملية المقارنة.

ثانيا: اختلاف الإحصائيات من حيث السنة فهناك من أستعمل إحصائيات التعداد السكاني لسنة 1998 وهناك من أستعمل إحصائيات التعداد السكاني لسنة 2008، وكلتا الإحصائيات تجاوزها الزمن، وبهذا تكون المرجعية الإحصائية المستعملة في الخريطة الاجتماعية المستحدثة غير حديثة، خاصة وأن الدراسة تخص الفقر وهو ظاهرة متعددة الأبعاد والأشكال.

ثالثا: نقص المؤشرات المعمول بها واختلافها من دراسة لأخرى مما يؤدي لاختلاف النتائج وعدم إمكانية مقارنتها.

رابعا:_ عدم وجود معيار علمي لتحديد عدد النقاط المؤشرة لكل فئة من الثلاثة (وضعية سيئة-متوسطة-حسنة)

وبهذا تعتبر نتائج دراسة الخريطة الاجتماعية المستحدثة جد نسبية نظرا لعدم وجود مرجعية علمية موحدة ومنهجية متقنة.

خاتمة:

يتضح من خلال ما سبق أن هناك عدة عناصر جد متداخلة مرتبطة بظاهرة الفقر، إذ يمكن استخلاص ما يلي:

- يعد الفقر ظاهرة متعددة الأوجه والأبعاد مما أدى لصعوبة تعريفها وإعطاء حدود لها ومنه عدم التحكم فيها، إذ أن استقرار الفقر يرجع للإجراءات الميدانية المتخذة.
- من بين مخلفات الفقر ظهور فئات اجتماعية مهمشة وفئات أخرى مقصية، فزيادة على الفئات الفقيرة هناك حالة إفقار لفئات عديدة كانت فيما سبق بعيدة عن حد الفقر، مما أدى لظهور عدة مؤشرات جديدة كزيادة نسبة العمل غير الرسمي وظهور الآفات الاجتماعية ....الخ.
- يتصف الفقر بثلاثة خصائص أساسية هي كل من خاصية التعقد نظرا لتداخل عدة عوامل منتجة للفقر ومنه صعوبة قياسه لعدم إمكانية الإلمام بجميع المؤشرات، وخاصية الانتشارية لتعدي هذه الظاهرة لفئات كانت بعيدة عن حد الفقر، وأخيرا خاصية القهر كون الفقر يلزم الفئات الفقيرة بتبني تصرفات ونمط معيشي معين بصفة قهرية.
- بالرغم من إقامة بعض الدراسات الوطنية حول الفقر إلا أن هذه الأبحاث تبقى نسبية وتتميز بضعف المؤشرات العلمية مما أدى لعدم إمكانية كشف مقاييس بارزة مهيكلة للفقر فالاعتماد على المصاريف الاستهلاكية ومجمل المداخيل لم يمكن في الحقيقة من تعرية وكشف هذه الظاهرة.

المراجع:

1- Agence de développement social, Actualisation de la carte de pauvreté , Agence de développement social,2010.

2-Bougnier Nathalie, La médiation familiale Mode de règlement des conflits familiaux, Bruxelles, éditions Boeck université, 2008.

3-CENEAP, Bulletin D'information du centre National d'études et D'analyses pour la planification, la lettre du CENEP (1998-2000),2000.

4-Agence Nationale d'Aménagement de Territoire programme des Nations unies pour le développement, Carte de la pauvreté en Algérie, , Mai 2001.

5-Chambard De Lauwe Paul Henry, pour une sociologie des aspirations , paris, éditions Denoël, 1969.

6-Conseil d'analyse économique, pauvreté et exclusion, Paris, la documentation française, 1998.

7-Dukheim Emile, Les Règles de la méthode sociologique, Paris, presses universitaires de France , 9eme éditions, 1997.

8-Dukheim Emile, Leçons de sociologie , paris, presses universitaires de France, 3 éditions 1997.

9-Goguel d'Allondans Alban, L'exclusion sociale : les métamorphoses d'un concept (1960-2000), Paris, L'harmattan, 2003.

10-Kankwenda Mbaya et autres, La lutte contre la pauvreté en Afrique subsaharienne, Paris , Economica , 1999.

11-Agence Nationale d'Aménagement de Territoire, L'affinement de la carte de pauvreté de 2000, programme des Nations Unis , mars 2006

12- Conseil National Economique et Social, La maîtrise de la globalisation : Une nécessite pour les plus faibles, 2001

13-labbens Jean, sociologie de la pauvreté, France, edd Gallimard , 1978.

14- conseil national économique et social, Le secteur informel: illusions et réalités, 2004.

15-Makbol El Hadi , « les effets du plan D'ajustement structurel sur le niveau de vie des ménages en Algérie » , in revue CENEAP, N°17 , 2000.

16- Ministère chargé de la solidarité nationale, Première conférence national sur la lutte contre la pauvreté et l'exclusion, Alger, octobre 2000.

17-CNES, Protection de la jeunesse: la délinquance des mineurs, Mai 2003.

18- CNES –PNUD, Rapport National sur le développement Humain, 2007.

19-Office National des statistiques, Résultats globaux de l'enquête sur les dépenses de consommation des ménages 1988, n°45 Décembre، 1992.

20-Rodrick Dani , « Croissance ou lutte contre la pauvreté :un débat Futile », in Finances et développement, N° 4, décembre, 2000.

21-Rodrick Danie , «croissance ou lutte contre la pauvreté : un débat futile » , in finance et développement , N° 4,décembre 2000.

22- Bureau international de travail, S'affranchir la pauvreté par le travail, ,1er édition, Genève 2003.

23-Sérenes Jacques , Droit et pauvreté , Bruxelles , Braylant , 1992.

24-Sorbel Pierre, « de la pauvreté à l'exclusion», in revue internationale des sciences sociales « la pauvreté», n° 148, juin 1996.

25- قيرة إسماعيل وآخرون، عولمة الفقر، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.

26- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر،2001.

27- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، سنة 2015.